قياس مخاطر التركز الائتماني في المصارف العراقية الخاصة في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل (دراسة تطبيقية)

الباحث. مثنى عبد كاظم أ.م.د. ليث جواد كاظم
جامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد mothna04@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة توضيح تأثير قياس مخاطر تركيز الائتمان على أداء المصارف الخاصة العاملة في العراق مقابل المعايير المحاسبية المطبقة ، بازل ٢ ، ٣ ، ولوائح المصرف المركزي العراقي، على عينة من ٢٠ مفردة. لتحديد ما مجموعه ١٢٠ مشاهدة للمصارف الخاصة العاملة في العراق بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢١. واستخدم الباحثون مؤشر HHI لقياس تركيز الائتمان لمحافظ القروض بناءً على تقنيات تحليل المحتوى لإنشاء مقاييس المخاطر المصرفية.

وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التركز الائتماني لمحافظ القروض وأداء المصارف الخاصة العاملة في العراق.

لذلك توصي الدراسة بضرورة تقليل درجة تركيز الائتمان وتنويعه في محافظ القروض لدى المصارف من خلال الالتزام بحدود الائتمان التي يضعها المنظمون والحفاظ على احتياطيات رأس المال، ومستوى مخاطر الائتمان وتركيز محفظة قروض المصرف. وهي تنتج تقارير مالية عالية الجودة بحيث يمكن للمستخدمين فهم ومقارنة أداء المصرف وتوفير إطار عمل متكامل لمعالجة مخاطر التخلف عن السداد ومخاطر عدم السداد .

الكلمات المفتاحية: (مخاطر الائتمان ، مخاطر التركز الائتماني ، أداء المصرف– المصارف الخاصة العراقية).

Measuring credit concentration risks in Iraqi private banks In the light of accounting standards and decisions of the Basel Committee(An Empirical Study)

Muthanna Abd Kazem ,dr. Laith Jawad Kazem
Al-Mustansiriya University / College of Administration and Economics

Abstract:

The purpose of this study is to assess the impact of credit concentration risk measurement and accounting disclosures on the performance of banks

operating in Iraq against the applicable accounting standards, Basel II, III, and Iraqi Central Bank Regulations, on a sample of 20. is to identify A total of 120 views of banks operating in Iraq between 2016 and 2021. Researchers used the HHI Index to measure the credit concentration of loan portfolios based on content analysis techniques to create bank risk metrics.

The results of this study show a statistically significant inverse relationship between the credit concentration of loan portfolios and the performance of banks operating in Iraq, and the study also We also found a statistically significant relationship between the level of accounting disclosure. Risk and performance of banks operating in Iraq.

The study therefore recommends the need to reduce the degree of credit concentration and diversification in loan portfolios with banks by adhering to credit limits set by regulators and maintaining capital buffers. The level of credit risk and focus of a bank's loan portfolio. It produces high-quality bank financial reports so that users can understand and compare bank performance and provide an integrated framework for addressing default and nonpayment risks.

Keywords: (Credit Risk, Credit Concentration Risk, Bank Performance, Iraqi private banks).

تمهيد:

ينشأ التركز في محفظة القروض بسبب تركز تعامل المصرف مع زبون واحد أو مجموعة محددة من الزبائن أو نتيجة الاهتمام بصناعات أو قطاعات اقتصادية معينة أو مناطق جغرافية بعينها أو مجموعة من الأنشطة التي تتأثر بعوامل اقتصادية واحدة، وبناء عليه يمكن اعتبار مخاطر التركز الائتماني من أهم المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وتكون الخسائر الناجمة عنها كبيرة جدا نسبة إلى رأس المال أو إلى إجمالي الموجودات مما يهدد استمرار المصرف من مزاولة نشاطه (Düllmann & Masschelein, 2006:1).

كما يتضح أن مخاطر التركز الائتماني كانت أحد الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية التي بلغت ذروتها عام ٢٠٠٨ ، حيث ركزت المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية نشاطها الإقراضي في قطاع واحد وهو العقارات، وفي فئة معينة من المقرضين، وفي نوعية واحدة من الضمانات، مما ترتب على

الرهن العقاري كم هائل من الديون مرتبط بعضها ببعض، وزيادة هائلة في توريق الديون العقارية (عن طريق تحويلها إلى أوراق مالية)، وقد أدى انخفاض الطلب على العقارات، وانخفاض قيمتها إلى زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون وانخفاض قيمة السندات المدعومة بالموجودات العقارية في السوق الأمريكية، ولم يعد هناك مشترون لها، مما ترتب عليه إفلاس العديد من المصارف وتوقفها عن مزاولة نشاطها.

ونظرا لأهمية هذه المخاطر أوصت لجنة بازلII , III في مقرراتها بضرورة قياس وإدارة مخاطر التركز الائتماني، واتباع الأساليب التي من شأنها أن تحد من التركز في محفظة القروض لدى المصرف، وتحديد السقف الائتماني للزبون الواحد أو التركز في نشاط معين، وضرورة تكوين المخصصات اللازمة لمواجهته بما يعزز جودة رأس المال بهدف حماية القطاع المصرفي وزيادة قدرة المصارف على تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية.

كما وتتطلب المعايير المحاسبية العراقية والدولية ضرورة بيان وتوضيح البنود المعرضة لخطر الائتمان داخل الميزانية وخارجها، والإفصاح عن أية مبالغ يتم تجنيبها لمواجهة الخسائر المحتملة في القروض، سواء كانت هذه المبالغ لمواجهة قروض بعينها أو كانت لمواجهة الأخطار العامة للإقراض؛ وذلك بالشكل الذي يفي بمتطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمصرف.

الامر الذي أوجب ضرورة دراسة العلاقة بين مخاطر التركز الائتماني وأداء المصرف ، بشيء من التفصيل وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار العام والدراسات السابقة

اولًا: الإطار العام للبحث

١/ طبيعة مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة الدراسة مما عكسته بعض الممارسات الداخلية في بعض المصارف مؤخرًا في القطاع المصرفي من تجاوزات خاصة في مجال منح الائتمان، تشير إلى القصور في الأداء الرقابي، وفي مجال التقييم والمتمثل في التركيز في منح الائتمان على عدد محدود من الزبائن أو لقطاعات محددة، وتجاوز الحدود الالعراقح بها في منح التسهيلات الائتمانية أو منح القروض بدون استيفاء الشروط والموافقات اللازمة، أو منحها لزبائن جدد بدون ضمانات كافية أو دراسة متعمقة لمراكزهم الائتمانية أو اعتمادًا على ضمانات وهمية أو مغالًا في تقييمها بالزيادة. حيث تزيد بعض المصارف من درجة تركز محافظها الائتمانية سوءاً على مستوى القطاع الاقتصادي أو المناطق الجغرافية سعيا لتحقيق مزيد من الأرباح، معرضة نفسها بذلك لمخاطرقد يصعب عليها تجاوزها، كما يصعب أحيانا على المصارف تجنب التركز الائتماني بسبب الموقع الجغرافي للمصرف، وصعوبة الوصول إلى زبائن متنوعين اقتصاديا.

كما أن تدني جودة محفظة الائتمان الممنوح من قبل المصارف وتبني محافظ ائتمانية ذات مخاطر مرتفعة تتسم بالتركز لتحقيق معدلات ربحية عالية، فضلا عن عدم اتباع القواعد المصرفية السليمة عند

منح الائتمان والتركيز في منح الائتمان على عدد محدود من الزبائن وعلى قطاعات اقتصادية معينة، قد يؤدي إلى خسائر كبيرة جدًا نسبة إلى رأس المال مما قد يؤدي إلى تعثر المصارف وافلاسها.

وتتطلب المعايير المحاسبية الدولية والعراقية وجوب الإفصاح عن درجة التركز في الخطر الائتماني إذا لم تكن واضحة من الإفصاحات الأخرى المتعلقة بطبيعة أعمال المصارف ومركزها المالي، واذا كانت ستؤدى إلى تعرض كبير وجوهري للخسارة في حالة إخفاق الأطراف الاخرى، كما تعد الرقابة على خطر التركز الائتماني مكملة لمتطلبات الإفصاح المنصوص إذ يجب أن تقدم المصارف تقارير معلومات حول خطر التركز للأطراف المقابلة، كما يجب أن تقدم المصارف تقريراً حول البنود المستحقة الماضية والضعيفة التي تهدد القطاعات الرئيسة أو مجموعة المقترضين والمناطق الجغرافية المهمة. وفقا لمقررات بازل II, III .

ويتضح للباحثان أن الإفصاح عن مخاطر الائتمان بما في ذلك مخاطر التركز في محفظة القروض ومخصص خسائر الائتمان بالقوائم المالية للمصارف يواجه قصورا شديدًا، حيث جاء هذا الإفصاح في التقارير المالية موجزا وغامضًا، بشكل لا يفي بمتطلبات المعايير المحاسبية ولا يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمصارف من المساهمين والمقرضين والمودعين والجهات الرقابية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في مجموعة التساؤلات التالية:

- ***هل يوجد أثر للتركز الائتماني في محفظة القروض على أداء المصارف في البيئة العراقية؟***
- ***وماهي متطلبات الافصاح عن مخاطر التركز الائتماني في المصارف في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II, III وقواعد المصرف المركزي العراقي؟***
- ***هل يوجد أثر لمستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني على أداء المصارف في البيئة العراقية؟***

٢/ أهمية الدراسة

تعد مخاطر التركز في محفظة القروض من أهم المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان؛ إذ تنجم عن التوزيع غير المتوازن لمحفظة القروض واحتمال حصول خسائر كبيرة جدا نسبة إلى رأس المال، وتبرز أهمية الدراسة في قياس وادارة تلك المخاطر وفقًا لدرجة تركز القروض في المحفظة الائتمانية وأثرها على أداء المصارف، كما تستمد الدراسة أهميتها من إعداد مؤشر لمستوى الإفصاح المحاسبي بطريقة فعالة وكاملة عن المخاطر الائتمانية،

وبالأخص الإفصاح عن مستوى تركز محفظة القروض في التقارير المالية للمصرف.

وتنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة بما يمكن أن تضيفه إلى الدراسات السابقة، وبما يمكن الإفادة منها على أرض الواقع؛ إذ تظهر تلك الأهمية بما يمكن أن تضيفه إلى النظرية التقليدية للمحافظ الائتمانية

التي طالما افترضت أن التنويع وليس التركز يقود إلى أداء أفضل ودرجة أكبر من الأمان بالنسبة إلى المصارف.

كما تنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة في إمكانية الإفادة من نتائجها من قبل مديري المحافظ الائتمانية، ومديري المخاطر في المصارف، حيث من الملاحظ أن محفظة القروض المصرفية يزيد فيها القروض غير المنتجة بشكل ملفت، مما يؤثر سلبا في أداء المصارف، كما أن تزايد اهتمام مستخدمي القوائم المالية للمصارف بمدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، يتطلب الإفصاح الكافي والمناسب عن كفاية رأس المال بالنسبة للمصرف، والإفصاح عن المخاطر التي يتعرض لها المصرف

٣/ أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في بيان أثر القياس والإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني على أداء المصارف العاملة في العراق وذلك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II ,IIIوقواعد البنك المركزي العراقي .

ويتطلب تحقيق هذا الهدف الرئيسي، تحقيق عدد من الأهداف الفرعية أهمها:

1-التعرف على طبيعة مخاطر التركز الائتماني في المصارف وأنواعها، وكيفية إدارة هذه المخاطر وأهم الوسائل المستخدمة للحد من مستوى تركز محفظة قروض.

2-دراسة العلاقة بين التركز الائتماني في محفظة القروض وأداء المصارف في البيئة العراقية.

3-إعداد مؤشر للإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني في ضوء في المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازلII ,III وقواعد البنك المركزي العراقي.

4-دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني وأداء المصارف في البيئة العراقية.

٤/ المخطط الفرضي للدراسة

يوضح الشكل رقم (١/١) التالي تصور الباحثان لصياغة فروض الدراسة والعلاقة بين متغيرات الدراسة، في ضوء ما تمت الإشارة اليه سالفًا من الناحية النظرية والبحوث والدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

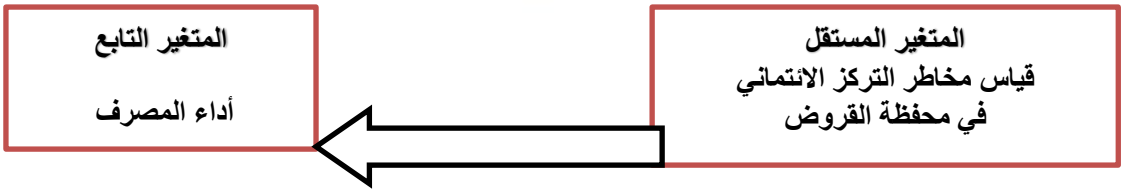

الشكل رقم(١/١) المخطط الفرضي لمتغيرات الدراسة

٥/ فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التركز الائتماني في محفظة القروض وأداء المصارف في البيئة العراقية.

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني وأداء المصارف في البيئة العراقية.

٦/ التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

مخاطر التركز الائتماني: تنجم عن التوسع الكبير في منح الائتمان وتركيز المصرف عند منح القروض على فئة معينة من الزبائن والأطراف المرتبطة بهم أو مستوى قطاعات أنشطة اقتصادية محددة، مما قد يؤدي إلى زيادة مخاطر التعثر وعدم السداد ،مما قد يترتب عليها خسائر كبيرة تؤثر على أعمال المصرف وتهدد استمراره في مزاولة نشاطه.

أداء المصرف: تعني مقياس للنتائج التي حققها المصرف والتي من خلالها يمكن معرفة مدى قدرة المصرف على استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة بكفاءة وفاعلية لتحقيق الأهداف المالية ،وبالشكل الذي يفي بمتطلبات حملة الأسهم، والمودعين، والمقرضين، والمقترضين، والموظفين، أي كافة الأطراف المتعاملة مع المصرف، كما يعبر الأداء المالي للمصرف عن مدى التزامه بسياسات الاستثمار وتحقيق الأرباح وسياسات منح القروض.

٧/ منهج الدراسة

في سبيل التعرف على مشكلة الدراسة وسعيًا لتحقيقً أهدافها واختبار فروضها، فإن الباحثان اعتمد في الدراسة على كلًا من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي وذلك على النحو التالي:

أولاً: المنهج الاستنباطي

وهو الاعتماد على التسلسل المنطقي من الفروض أو البديهيات المسلم بها إلي استنتاجات معينة تؤدي إلى تكوين نظريات خاصة محددة المعالم تفسر أوضاع خاصة أي يتجه البحث فيه من العام إلى الخاص، وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات العلمية المتخصصة والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والإصدارات المهنية من معايير ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، ومقررات لجنة بازلII , III للخروج بتأصيل المحاسبية نظري حول متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني في المصارف.

ثانيًا: المنهج الاستقرائي

يستند هذا المنهج على حقائق عامة من واقع مفردات معينة، أي متجه منه الدراسة من الخاص إلى العام وذلك من خلال استقراء الواقع والمشاكل ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية؛ حيث يقوم الباحث بالدراسة التطبيقية اعتمادًا على بيانات فعلية لعينة من المصارف في البيئة العراقية.

٨/ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف العراقية الخاصة، والبالغ عددها (٥٣) مصرف، منها (٢٥) مصرف تجاري، (٢٨) مصرف إسلامي، وتم اختيار عينة من المصارف التجارية الخاصة، تتمثل في ان تكون القوائم المالية والايضاحات المتممة للمصرف كاملة وتصدر بصورة ربع سنوية وبذلك تصبح عينة الدراسة (٥) مفردة من المصارف العراقية الخاصة محل البحث؛ والمتمثلة في :(مصرف بغداد، والمصرف التجاري العراقي، المصرف الأهلي العراقي، ومصرف التنمية الدولي, ومصرف المنصور للاستثمار).

ويوضح الجدول رقم(١) التالي المصارف العراقية الخاصة محل الدراسة وفقًا لحجم الموجودات نهاية السنة المالية ٢٠٢١م والتي تفصح عن تقاريرها السنوية والمقيدة بسوق الأوراق المالية العراقية، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم(١)

المصارف العراقية الخاصة محل الدراسة وفقًا لحجم الموجودات بنهاية العام المالي ٢٠٢١م

التسلسل	اسم المصرف	حجم الموجودات بنهاية ٢٠٢١م (المبالغ بآلاف الدنانير)
١	**مصرف بغداد**	١٥٣٩٨٠٨٦٥٦
٢	**المصرف التجاري العراقي**	٥١٢٣١١٦٦٥
٣	**المصرف الأهلي العراقي**	١٨٢١٣٤١٨٤٠
٤	**مصرف التنمية الدولي**	١٥٠٧٨٥٥٣٧٦
٥	**مصرف المنصور للاستثمار**	٦٩٧٩١٧٤٢٩

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي لكل مصرف على حدا

٩/ حدود الدراسة

حدود موضوعية: اقتصرت الدراسة على تناول : القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني في محفظة القروض للمصارف العاملة في العراق بالقدر الذي يخدم أهداف البحث دون المخاطر المصرفية الأخرى.

تحليل ودراسة المعايير المحاسبية العراقية والدولية المتعلقة بالقياس للرقابة والإفصاح عن المخاطر، وكذلك مقررات لجنة بازلII, III المصرفية و الإشراف، وقواعد وتعليمات المصرف المركزي العراقي.

حدود مكانية: تم إجراء الدراسة التطبيقية على المصارف العاملة في العراق، بحيث شملت عينة الدراسة على مصارف مختلفة الحجم كبيرة وصغيرة، ومصارف مقيدة وغير مقيدة بسوق الأوراق المالية، ومصارف مختلفة من حيث الملكية (مصارف قطاع عام ومصارف خاصة ومشتركة وفروع مصارف أجنبية)، ومدى التزام تلك المصارف بتطبيق المعايير المحاسبية ومتطلبات لجنة بازل وقواعد الحوكمة.

حدود زمانية: فترة هذه الدراسة ستة سنوات تبدأ من ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢١ ؛ وذلك لكون هذه السلسلة الزمنية مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة ومناسبة لاختبار فروض الدراسة.

ثانيًا: الدراسات السابقة

المجموعة الأولى: الدراسات التي تناولت مخاطر التركز الائتماني في المصارف.

١) دراسة (Benjamin et al., 2010)، بعنوان: *"The effect of Loan Portfolio Concentration on Brazilian banks' Return and Risk"*

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تركز محفظة القروض للمصارف في مستوى أدائها، ودرجة المخاطر التي تواجهها. ولتحقيق هذا الهدف شملت عينة الدراسة ٩٦ بنكا برازيليا خلال المدة الممتدة من عام٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٩ ، واعتمدت الدراسة على مؤشر هيرفندال هيرشمان Herfindhal – Hirshman Indicator (HHI)لقياس التركز الائتماني، وعلى معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس الأداء.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

–التركز الائتماني في محفظة القروض يؤثر إيجابيًا في عوائد المصارف عينة البحث، ويؤثر سلبًا في مخاطر هذه المصارف.

–التركز الائتماني في محفظة القروض يزيد من فاعلية الرقابة؛ لأن المصارف لديها خبرة في القطاعات التي تقدم قروضا لها، أما التنويع فهو يقلل هذه الفاعلية؛ لأنه من الصعب على المصارف مراقبة عملائها في القطاعات المختلفة، فضلا عن المنافسة التي يمكن أن تواجهها من المصارف الأخرى.

٢) دراسة(Chen et al., 2013) ، بعنوان: *"A New Measurement of Sectoral Concentration of Credit Portfolios"*

هدفت هذه الدراسة إلى قياس التركز الائتماني القطاعي لمحفظة القروض المصرفية في المصارف الصينية. ولتحقيق هذا الهدف تناولت هذه الدراسة استخدم مقياس جديد لمخاطر التركز الائتماني لقطاعات مختلفة عن طريق ترجيح أوزان المخاطر باستخدام مؤشر التركز هيرفندال هيرشمان(HHI)،واستخدمت عينة بالاعتماد على البيانات المتاحة لستة عشر بنكا تجاريا صينيا خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١١– .

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

-المقياس الجديد للتركز الائتماني القطاعي باستخدام مؤشر التركز هيرفندال هيرشمان (HHI) يعد أكثر حساسية لمخاطر التعرضات الكبيرة في المحافظ الائتمانية علىمستوى القطاعات الاقتصادية.

-زيادة درجة تركز الائتمان في قطاعات مشتركة على نطاق واسع تؤدي إلى ارتفاع حدة المخاطر الائتمانية في المصارف.

٣) دراسة (الطائي، ٢٠١٣) بعنوان: " أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ورأسمال المصارف التجارية دراسة- تطبيقية على بنك الإسكان الأردني والمصرف الأردني الكويتي."

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر خطر التركز القطاعي لمحفظة القروض في كل من ربحية المصارف التجارية ورأسمالها.ولتحقيق هذا الهدف تناولت هذه الدراسة استخدم مؤشر التركز (HHI) لقياس درجة التركز القطاعي لمحفظة القروض، وصافي الفوائد المتحققة من محفظة القروض لقياس ربحية المحفظة Net Interest Margin (NIM)، واقتصرت عينة البحث على بنك الإسكان الأردني والمصرف الأردني الكويتي خلال المدة الممتدة من عام ٢٠٠١ وحتى ٢٠١١ ؛ وذلك لتوافر خصائص اعتماد بياناتها إحصائيا، ولما لها من حصة سوقية جيدة في السوق المصرفية.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

-وجود علاقة ارتباط قوية عكسية بين درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض وحجم الأرباح المتحققة عنها في المصارف عينة البحث.

-وجود علاقة ارتباط قوية عكسية بين درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض و رأسمال المصارف عينة البحث.

-كما أظهرت النتائج بأن مخاطر التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض لها تأثير معنوي سلبي في كلُ من ربحية و رأس مال المصارف عينة البحث.

٤) دراسة(Jahn et al., 2013) ، بعنوان: *"Concentration versus diversification in the loan portfolio – new evidence from Germany"*

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين تركز محفظة القروض المصرفية من جهة، والخسائر التي تحققها المصارف إثر إعدام القروض المدينة أو تخفيضها من جهة أخرى. ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثون مؤشر هيرفندال هيرشمان (HHI) – لقياس تركز التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الألمانية إلى سبع وعشرين صناعة وقطاع خلال المدة الممتدة بين عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١١.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التركز في محفظة القروض على مستوى الصناعة والقطاع يخفض إعدام المصارف عينة البحث لديونها المدينة، ويزيد من تحكم هذه المصارف وسيطرتها على مكونات محافظها الائتمانية، ويقلل من المخاطر غير المتوقعة لهذه المحافظ.

٥) دراسة(Slime & Hammami, 2016) ، بعنوان: ***Concentration Risk: The Comparison of the Ad-Hoc Approach Indexes***

هدفت هذه الدراسة إلى وضع مقارنة بين مجموعة من المؤشرات لقياس مخاطر التركز في القطاع المصرفي.

ولتحقيق هذا الهدف تناولت هذه الدراسة اختيار مجموعة من مؤشرات التركز واختبارها، كما اقترحت الدراسة مؤشر جديد لقياس مخاطر التركز، حيث تبين خلال أزمة الرهن العقاري الأخيرة في القطاع المصرفي، أن مخاطر التركز أصبحت ذات أهمية متزايدة في عالم التمويل.

وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان (HHI) لقياس مخاطر التركز في محفظة القروض يعد المؤشر الأفضل لقياس وبيان طبيعة التركزات في القطاع المصرفي بالمقارنة بالمؤشرات الأخرى مثل معامل جيني "Gini Coefficient" ومنحنى لورنز "Lorenzo Curve".

٦) دراسة(Prorokowski et al, 2019)، بعنوان: ***"Reviewing Pillar 2 regulations: credit concentration risk"***

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التغييرات الأخيرة في منهجيات الركيزة التنظيمية والرقابية في الدعامة الثانية من مقررات بازل II, III لتصنيف وقياس مخاطر التركز الائتماني.

ولتحقيق هذا الهدف تناولت هذه الدراسة مدى التحيز لستخدام مؤشر Herfindahl-Hirscham (HHI) لقياس درجة التركز في المحفظة الائتمانية في القطاع المصرفي، حيث قدمت الدراسة محاكاة تجريبية لمخاطر التركيز الائتماني في المصارف العالمية فيما يتعلق بالتغييرات الأخيرة في المنهجية التي يحددها الهيئات التنظيمية(PRA) Prudential Regulation Authority's لحساب الإضافات الرأسمالية للمؤسسات المالية للإقراض.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

-المصارف التي لديها تعرضات كبيرة وتركز جغرافي عالي في منطقة أوروبا الشرقية يمكن أن تستفيد من تعرضاتها الائتمانية بموجب لوائح الهيئات التنظيمية هناك، حيث سيكون لديها مستوى أدنى من الإضافات الرأسمالية المخصصة مقارنة بالمصارف التي لديها تعرضات ضئيلة أو معدومة لهذه المنطقة بالذات.

-لا يوجد تأثير معنوي للتنويع في المحافظ الائتمانية في المصارف العالمية الكبيرة على مخاطر وعائد تلك المحافظ.

-يعد مؤشر Herfindahl–Hirscham (HHI) المستخدم لقياس درجة التركز في المحفظة الائتمانية هو الأفضل والأكثر استخداما في القطاع المصرفي.

المجموعة الثانية: الدراسات التي تناولت الإفصاح عن المخاطر في المصارف

١- دراسة(Maffei et al., 2014) ، بعنوان:

"(Un) useful risk disclosure: explanations from the Italian banks"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أفضل طريقة للإفصاح الإلزامي عن فئات المخاطر في المصارف . ولتحقيق هذا الهدف قامت الدراسة بتحليل المصارف الإيطالية التي تقدم معلومات عن المخاطر من خلال التركيز على خصائصها لمعرفة أي اختلافات بين المصارف في القوائم المالية والايضاحات المتممة لها عن معلومات المخاطر وكلاهما أعد وفقا لتعليمات المصرف المركزي الإيطالي، وقامت الدراسة بتقييم ممارسات الإفصاح المتعلقة بالمخاطر على ٦٦ بنك

من المصارف الإيطالية، استنادا إلى التقارير المالية لتلك المصارف .وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإيطالية تمتثل رسميا إلى تعليمات المصرف المركزي والجهات الإشرافية، كما أن هناك سلطة تقديرية لإدارة المصرف في اختيار نوعية وخصائص المعلومات المقدمة، وبالرغم من أن فئات المخاطر التي يرد الإفصاح عنها مختلفة من بنك لأخر في كل تقرير إلى أن شكل الإفصاح موحد تماما، كما أن المصارف اليطالية تميل إلى تقديم معلومات أكثر كثافة للإفصاح عن المخاطر في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

٢- دراسة (حسن، ٢٠١٥) بعنوان: "إطار للقياس والإفصاح عن المخاطر في المصارف الإسلامية في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طرق قياس المخاطر الرئيسية التي تواجه المصارف الإسلامية لتحديد الحد الأدنى

لرأس المال بتلك المصارف مع ما ورد باتفاقية بازل، تحديد أساليب الإفصاح عن المخاطر كما وردت في المعايير المحاسبية العراقية والدولية، اقتراح إطار لقياس المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية والإفصاح عنها. ولتحقيق هذا الهدف تناولت هذه الدراسة عرضا لطرق القياس والإفصاح عن المخاطر في المصارف الإسلامية حيث تتضمن المعالجة الأولى طبقا للمعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل، وطبقا للمعالجة البديلة المقترحة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وضع

معادلة لكفاية رأس مال المصارف الإسلامية تكون بديلا لمعيار لجنة بازل. وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

- إن عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر في المصارف بشكل عام عملية هامة ومستمرة ومتطورة؛ وذلك لمقابلة احتياجات المستخدمين إلى المعلومات المحاسبية.
- إن الإطار المحاسبي المقترح لقياس المخاطر والإفصاح عنها بالمصارف الإسلامية يحدد أنواع المخاطر والمؤشرات المقترحة لقياسها والإفصاح عنها لكافة الأطراف المشاركة في الاستثمار والتمويل بكافة أشكاله وصوره.

٣- دراسة (Al-Maghzom et al., 2016) ، بعنوان The level of Risk Disclosure in Listed Banks: Evidence from Saudi Arabia "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية لكل من المصارف الإسلامية والتقليدية المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودية، ولتحقيق هذا الهدف تناولت هذه الدراسة تحديد مستوى الإفصاح عن المخاطر باستخدام أسلوب تحليل المحتوى اليدوي لقياس مستوى الإفصاح عن المخاطر، عن طريق حساب عدد الكلمات التي أفصحت عنها المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣ في تقاريرها السنوية.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

- معظم المصارف الإسلامية تفصح عن معلومات أقل من المصارف التجارية بالنسبة إلى المخاطر التي تواجهها.
- إن كل من المصارف الاسلامية والتجارية أفصحت بشكل نسبي على نفس المستوى من المعلومات عن المخاطر فيما يتعلق بالبنود العامة للمصارف، وأن المصارف الإسلامية قد أفصحت على معلومات أقل عن المخاطر فيما يتعلق بالبنود الخاصة بالإفصاح عن المخاطر المصرفية.
- إن المصارف الإسلامية تفصح اختياريا على معلومات عن المخاطر بشكل أقل من المصارف التجارية التقليدية.

٤- دراسة (عبدالوهاب، ٢٠١٨) بعنوان: "القياس والإفصاح عن المخاطر في المصارف التجارية على ضوء اتفاقية بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية "(IFRS)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر تطبيق معايير بازل III والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على القياس والإفصاح عن المخاطر في القوائم المالية للمصارف التجارية لتحقيق التوافق بين هذه المعايير لحماية المصارف من الأزمات المالية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على استخدام البيانات الفعلية للقوائم المالية الحديثة لأحد المصارف التجارية العاملة في العراق، وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

- وجود علاقة بين أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة في كلا من معايير بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية .(IFRS)

- كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير بازل III سوف يساعد المصارف على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها، إلا أنها ستواجه بعض الصعوبات عند تطبيق هذه المعايير

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة، يمكن توضيح ما يلي: -

١- في ضوء الدراسات السابقة تبدو العلاقة واضحة بين التركز الائتماني من جهة، وأداء المصارف من جهة أخرى، حيث نجد التناقض في طبيعة العلاقة بين التركز الائتماني والأداء المصارف في نتائج الدراسات السابقة: فبعض هذه الدراسات بينت علاقة طردية بين التركز الائتماني وأداء المصارف مثل دراسة (Benjamin et al., 2010) ؛ (Jahn et al., 2013) حيث بينت تلك الدراسات أن التركز يزيد من خبرات المصارف ويسهل عليها اختيار عملائها ومراقبتهم، مما قد ينعكس إيجابيًا على أداء المصارف.

بالمقابل هناك العديد من الدراسات الأخرى توصلت إلى علاقة عكسية بين التركز الائتماني وأداء المصارف مثل دراسة (Chen et al., 2013) ؛(الطائي، 2013)حيث بينت تلك الدراسات أن التركز الائتماني يؤثر سلبا على ربحية ورأسمال المصارف.

٢- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث استخدام مؤشر-Herfindahl Hirschman Indicator (HHI) لقياس التركز الائتماني في محفظة القروض، إذ إ ن هذا المؤشر هو الأكثر استخدامًا في الدراسات كلها التي تناولت التركز بمختلف مجالته.

٣- يتضح من الدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية وجود أوجه قصور لدى المصارف في الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ودرجة التركز الائتماني في البنود المعرضة للمخاطر داخل وخارج الميزانية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تتميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، في تناولها لمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني في المصارف وذلك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II, III ، واعداد مؤشر لمستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني، وذلك بالاعتماد على عدد من المؤشرات التي استخدمتها بعض الدراسات للإفصاح عن المخاطر المصرفية؛ حيث لم تتناول الدراسات السابقة طبيعة ومتطلبات الإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني.

- كما تتميز هذه الدراسة من حيث حداثة الفترة الزمنية للدراسة وبيئة تطبيقها، حيث تعدُّ من أوائل الدراسات في حدود علم الباحثان التي تناولت دراسة العلاقة بين مخاطر التركز في محفظة القروض من جهة، وأداء المصارف في البيئة العراقية من جهة أخرى.

وبناء عليه سيحاول الباحثان إبراز المشاكل التي لم تتناولها الدراسات المحاسبية السابقة، ومن ثم تظل مجالًا للبحث العلمي مما يساعد على سد الفجوة البحثية الخاصة بهذا الموضوع، من خلال دراسة أثر القياس والإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني في محفظة القروض على أداء المصارف في البيئة العراقية وذلك في ضوء قواعد وتعليمات المصرف المركزي العراقي والمعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II، III .

المبحث الثاني: الإطار النظري لمتغيرات البحث

مخاطر الائتمان المصرفي

اختلف الباحثون فيما بينهم حول تعريف كلمة المخاطر طبقا لبيئة كل باحث وطبقا للهدف الذي يسعى لتحقيقه، وطبقا للزاوية التي ينظر منها، ولذلك تعددت المفاهيم المرتبطة بالمخاطر.

حيث تعرف المخاطر بصفة عامة على أنها "حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة أن المخاطرة تتضمن يترتب عنها تكبد ضرر أو خسارة"، كما أوضح (Shaik, 2014 ;60) احتمالية حصول أحداث غير مرغوب فيها، قد تمنع المنشأة من تحقيق أهدافها أو قد يكون لها أثر سلبي على أدائها."

وفي المجال المصرفي تناول العديد من الكتاب والباحثين مفهوم المخاطر المصرفية من وجهات نظر متعددة،

فقد أشار (مفتاح ومعارفي، ٢٠٠٧ ، ص ٢) الى مفهوم المخاطر المصرفية على أنها "احتمال تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق المصرف لأهدافه المرجوة."

بينما عرف (Anette, 2010 : ٢٤)مفهوم المخاطر المصرفية بأنها "الأثر العكسي على ربحية المصرف من مصادر عديدة في ظل ظروف عدم التأكد، ويعتبر هذا التأثير العكسي هو المسبب لحدوث خسائر في محافظ المصرف، وقد تكون هذه الخسائر متوقعة أو غير متوقعة الحدوث."

كما عرفت لجنة بازل (Basel, 2004) المخاطر المصرفية بأنها "التقلبات في القيمة السوقية للمصرف، مما يتطلب من إدارة المخاطر المصرفية العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة ما بين مستوى العائد ودرجة المخاطرة."

في حين عرف (Mekasha, 2011: 1) مخاطر الائتمان المصرفي بأنها "الخسارة التي تنتج من فشل المدين بتنفيذ التزاماته تجاه المصرف بالكامل وفق الشروط المحددة والمتفق عليها."

- **المخاطر الائتمانية في ضوء مقررات لجنة بازل**

قامت مجموعة الدول العشر الكبرى بإنشاء لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات في نهاية الرقابية عام ١٩٧٤ "Basel Committee on Banking and Supervisory Practices"، وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية العالمية التي واجهتها المصارف العالمية نتيجة عجز بعض دول العالم الثالث عن تسديد الديون المستحقة عليها، وكانت هذه اللجنة تعقد بمدينة Bank of International Settlements "BIS" بازل السويسرية .اجتماعاتها في بنك التسويات الدولي وقد عرفت المقررات التي أصدرتها اللجنة في شهر يوليو من عام ١٩٨٨ باسم "اتفاقية بازل الأولى حول مقياس ومعايير أ رس المال" أو ما يعرف بمعيار كفاية أ رس المال، وقد استدعت الأزمات التي شهدها الكثير من دول العالم خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وتزايد مخاطر العمل المصرفي ضرورة إصدار اتفاقية بازل الثانية في عام ٢٠٠٤ الذي يعتبر تطورًا نوعيًا وكميًا لاتفاقية بازل الأولى، وفي عام ٢٠١٠ صدرت اتفاقية بازل الثالثة.

- **مفهوم مخاطر التركز الائتماني**

يعرف التركز بصفة عامة على أنه وجود عدد قليل من الأفراد أو المؤسسات التي تسيطر على سوق سلعة أو خدمة معينة، كما يشير الى مدى تركز إنتاج إحدى الصناعات أو الأسواق لدى عدد محدود من المنشآت (الضفيري، ٢٠١٣ ، ص ٤٠)، كما يعرف التركز على أنه توزيع كمية كلية على عدد محدود من الوحدات المختلفة.

ولم يقتصر استخدام مفهوم التركز على العلوم الاقتصادية، بل تطور استخدامه فيما بعد ليشمل العلوم المصرفية بغية قياس التركزات المصرفية.

ويقصد **بمخاطر التركز في المصارف** Concentration Risk بأنها المخاطر التي تنشأ نتيجة اعتماد المصرف في مزاولة نشاطه على توظيفات في أنشطة محدودة أو على مصادر محدودة ، للحصول على التمويل أو الخدمات الأخرى اللازمة لمزاولة نشاطه.وعرفت لجنة بازل II مخاطر التركز بأنها "أي تعرض منفرد أو مجموعة من التعرضات الكبيرة يحتمل أن ينشأ عنها خسارة كبيرة بدرجة تهدد سلامة المصرف أو قدرته على مواصلة عملياته الرئيسية (Basel, 2004) .

كما عرف (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥ ، ص ١) مخاطر التركز المصرفي بأنها المخاطر التي قد تنشأ نتيجة تركز أنشطة المصرف في فئة مخاطر واحدة (تركز داخل نوع واحد من المخاطر)، أو عبر أنواع مختلفة من المخاطر (تركز فيما بين المخاطر) على مستوى المصرف لوجود ارتباط بين مخاطر التركز والمخاطر الأخرى التي يتعرض لها المصرف والمتمثلة في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل.

ومن هنا يمكن القول بأن مخاطر التركز في المصارف بصفة عامة تنجم عن التوزيع غير المتوازن في المحافظ الاستثماريّة للمصارف سواء محفظة القروض أو الأوراق الماليّة، فإذا كانت قروض أحد المصارف عالية التركز في عدد قليل من المقترضين أو في قطاع اقتصادي معين، تزداد المخاطر إذا تعرض هؤلاء المقترضون أو هذه القطاعات لمشكلات مالية، وبعبارة أخرى تعد مخاطر التركز هي النقيض من المحافظ المتنوعة للمصارف.

وتعد مخاطر التركزات المصرفية وبشكل أساسي تركز محفظة القروض، أحد الأسباب الرئيسية التي قد ينتج عنها خسائر مؤثرة بشكل كبير على المصرف مما قد يهدد استمرار المصرف في مزاولة أعماله، ويتعين على المصارف أن تكون على دراية بأن مخاطر التركز يمكن أن تنشأ في البنود داخل وخارج الميزانية في محافظها المختلفة.

وتعرف **مخاطر التركز الائتماني** Credit Concentration Risk بأنها "المخاطر الائتمانية الناتجة عن عدم وجود محفظة ائتمانية جيدة التنوع، وتعبر عن مخاطر التعرض المفرط لزبون فردي أو قطاع صناعي أو إقليم جغرافي معين (Benjamin et al., 2010:٣).

كما تعرف مخاطر التركز الائتماني على أنها "الخسارة التي يمكن أن تحدث نتيجة التعرض الكبير في منح الائتمان لزبون واحد أو قطاع اقتصادي معين(Slime &Hammami, 2016).

كما أوضحت لجنة بازل أن مخاطر التركز الائتماني تنجم من احتواء محفظة القروض لدى المصرف على قدر كبير من الائتمان المباشر أو غير المباشر له علاقة بعنصر أو أكثر من العناصر التالية: الزبون الواحد، مجموعة من الزبائن المرتبطين، صناعة معينة، قطاع اقتصادي معين، منطقة جغرافية، دولة اجنبية معينة، مجموعة من الدول التي يتشابك الاقتصاد فيما بينهم، نوع معين من التسهيلات الائتمانية، نوع معين من الضمانات، تسهيلات ائتمانية لها نفس تاريخ الاستحقاق (رزق، ٢٠١١ ، ص 75).

وخلاصة القول أن مخاطر التركز الائتماني تنجم عن التوسع الكبير في منح الائتمان وتركيز المصرف عند منح القروض على فئة معينة من الزبائن والأطراف المرتبطة بهم أو مستوى قطاعات أنشطة اقتصادية محددة، مما قد يؤدي إلى زيادة مخاطر التعثر وعدم السداد ،مما قد يترتب عليها خسائر كبيرة تؤثر على أعمال المصرف وتهدد استمراره في مزاولة نشاطه.

- **أنواع مخاطر التركز الائتماني**

تمثل مخاطر التركز الائتماني إحدى صور المخاطر الائتمانية، ويظهر التركز في محفظة القروض بسبب تركز تعامل المصرف مع زبون واحد أو مجموعة محددة من الزبائن أو نتيجة الاهتمام بصناعات أو قطاعات اقتصادية معينة أو مناطق جغرافية أو مجموعة من الأنشطة التي تتأثر بعوامل اقتصادية واحدة (Düllmann & Masschelein, 2006:١).

وبهذا يتضمن التركز الائتماني نوعين:

١- النوع الأول: التركز الفردي

على مستوى الزبائن والأطراف المرتبطة بهم (تركز الزبون الواحد)، وينتج عن قيام المصرف بتوجيه الائتمان إلى زبون واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لزبائن آخرين (مفتاح ومعارفي، ٢٠٠٧ ، ص ١٢). (Joseph, 2006 :271)

٢- النوع الثاني: التركز القطاعي

والذي ينتج عن التركزات الكبيرة لدى مجموعات من الأطراف التي يكون احتمال إخفاقهم في السداد مرتبط بعوامل مشتركة بينهم مثل: النشاط الاقتصادي، والموقع الجغرافي، والعملة (الخطيب، ٢٠٠٨ ، ص ١٥٦) ،

(Bonti et al., 2006:٥).

ويتضح للباحث أن مخاطر التركز الائتماني القطاعي تعد الأكثر خطورة وتأثيرا علي القطاع المصرفي، حيث قد يترتب عليها خسائر كبيرة تؤثر على المصرف وتهدد استمراره في مزاولة نشاطه، فقد يكون للمصرف تركيز في منح القروض لمنطقة جغرافية معينة بحكم موقعه، فإذا شهدت تلك المنطقة انكماش اقتصادي سيكون هناك حالات أكثر من التخلف عن السداد، مما قد يؤدي إلى حدوث خسائر كبيرة، أو قد يكون للمصرف تركيز في نشاط اقتصادي معين من الإقراض مثل الإقراض لقطاع العقارات والبناء، فإذا تباطأ قطاع العقارات بشكل غير متوقع، فإن التأثير على
المصرف سيكون سلبي.

وبناء على ما تقدم يمكن اعتبار مخاطر التركز الائتماني من أهم المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وتكون الخسائر الناجمة عنها كبيرة جدا نسبة إلى راس المال أو إلى إجمالي الموجودات.

- إدارة مخاطر التركز الائتماني ووسائل الحد منها

تعتبر إدارة المخاطر جزءا أساسيا من الإدارة الاستراتيجية لأية منشأة، ويقصد بها " كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الاثار السلبية الناتجة عن المخاطر، وابقائها في حدودها الدنيا(معيار إدارة الخطر، ص ١).

- **إدارة مخاطر التركز الائتماني**

تعد إدارة المخاطر نظامًا متكاملا وشاملا لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصوله وايراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ويمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها، كما تتطلب المعايير ضرورة الإفصاح عن أهداف وسياسات وأساليب إدارة المحاسبية ومقررات لجنة بازل

- **المخاطر والطرق المستخدمة لقياس تلك المخاطر.**

ويقصد بإدارة خطر التركز الائتماني "تخفيض أو تسكين تأثير المخاطر العامة (النظامية) ومخاطر فرط الحساسية المرتبطتين بالتعرض الكبير والمفرط في منح الائتمان للأفراد المقترضين التي تؤدي إلى حدوث خسائر كبيرة في القروض" (Bandyopadhyay,٢٠١٠ :2)

ويتضح أن ظهور خطر التركز الائتماني مرتبط بشكل وثيق باستراتيجية عمل المصارف، وتوحي التجارب الدولية بأن خطر التركز له تأثير مباشر في حدوث خسائر في محفظة القروض مما يؤثر بالسلب على رأس مال المصرف وقدرته على الاستمرار في مزاولة نشاطه.

كما يتضح أن المصارف التي التزمت بمقررات لجنة بازل قد حققت تقدما ملحوظا في قياس وادارة المخاطر الائتمانية كما و نوعا، إلا أن اعتماد المصارف في قياس المخاطر الائتمانية على تحديد سمات هذه المخاطر لكل قطاع من المقترضين لا يتيح القياس الكامل للخسائر الائتمانية،

وتتمثل إدارة مخاطر التركز الائتماني في المصارف فيما يلي:

1-مراقبة المخاطر الائتمانية وادارة مخاطر التركز الائتماني في محفظة القروض التي تنشأ عند منح الائتمان وتوجيه نسبة كبيرة منه لزبون واحد والأطراف المرتبطة وذات الصلة به، أو لقطاعات اقتصادية، أو لصناعات، أو لمناطق الجغرافية معينة، وكذا الكفالات والضمانات العينية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من طرف واحد، مما يتطلب من إدارة المصرف مراقبة اتجاهات نمو القروض وقيم الضمانات وجودة ونوعية الموجودات لاكتشاف أي ضعف في محافظها الائتمانية، وذلك في إطار قياس وادارة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف (الطائي، ٢٠١٣ ، ص ٩٦).

2-قياس خطر التركز في محفظة القروض لدى المصرف، من خلال استخدام مؤشرات التركز لتحديد مستوياته، ومراقبة مناطق التركز الهامة مثل التعرض لصناعة معينة في مرحلة معينة من الدورة الاقتصادية لما لهذه التطورات لها تأثير على المقترضين وعلى نوعية قروض المحفظة.

3-وضع حدود أو سقوف ائتمانية للتركز من خلال التقليل من بعض القروض أو زيادة قاعدة الإقراض، وتبدأ عملية خفض القرض بإعادة دراسة احتياجات الزبون، والعمل على زيادة ، الضمانات من الزبون وهي طريقة أفضل من زيادة قاعدة الإقراض (الكراسنة، ٢٠١٣: ص ٣٢).

4- Credit Stress Tests إجراء اختبارات الضغط الائتمانية المقترضين لتقييم خطر مجموعة من تتعرض لظروف متعاكسة واتخاذ الإجراءات الملائمة لتخفيض خطر التركز؛ مثل تسعير الخطر الإضافي وزيادة رأس المال أو الاحتياطيات، التوريق والتحوط لخطر الائتمان، وتتمثل الطريقة في اختبار الضغط بطرح التساؤل "ماذا يحدث لو"، ثم وضع الجواب في عملية إدارة المخاطر لدى المصرف، ويجب على المصارف أن تطبيق اختبارات الضغط بصفة منتظمة كأداة لإدارة مخاطر التركز، على أن تكون هذه الاختبارات مصممة جيدا وشاملة، وأن يتم تطبيقها على كافة محافظ المصرف، وبصفة عامة

في الظروف الاقتصادية العادية، فإن أية تركزات في المحافظ لدى المصارف من غير المتوقع أن يظهر لها تأثير سلبي ملموس على أداء وجودة هذه المحافظ (Authority, 2006, p18).

5-يجب على الإدارة العمل على تقييم طريقة تحديد مخاطر التركز داخل محفظة القروض من خلال طرح التساؤلات التالية: (الكراسنة، ٢٠١٣ ، ص ص 59-٥٨)

- هل التركزت معرفة من حيث الإيرادات المعرضة للمخاطر و رأس المال المعرض للمخاطر أو كلاهما؟
- ما مستوى التركزات التي تم تحديدها، وكم من رأس المال متوفر إزاء هذه التركزات؟
- هل تم وضع مؤشرات مالية لكل تركز وما هي عدد المرات التي يتم فيها مراقبة هذه المؤشرات؟
- هل يتم تقييم سياسة حدود تركز الائتمان من حيث الزبائن، والمناطق الجغرافية، والأنشطة الصناعية، والضمانات، وموعد الاستحقاق؟

6-يجب على الإدارة المصرفية إعداد التقارير المتعلقة بمخاطر تركز المحفظة الائتمانية وتقديمها إلى الإدارة العليا لمراجعتها ومناقشتها، وتشمل تلك التقارير الإفصاح عن تركز الائتمان لأكبر ٥٠ زبون، ومستويات تجزئة محفظة القروض حسب القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية.

7-يتعين على المصرف اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصاعدية إذا أسفرت عملية المتابعة التي يقوم بها المصرف عن وجود مخاطر تركز بشكل ما، وفقا لدرجة التركز الموجودة، والقيام بالمراجعات السابق الإشارة إليها بشكل أكثر عمقا، بالإضافة إلى اتخاذ بعض الإجرءات التصحيحية والوسائل للحد من مخاطر التركز الائتماني والتي سيتم تناولها لاحقا.

وفي ضوء ما سبق توصل الباحثان الى أن إدارة محفظة القروض المصرفية تتطلب أن يتوافر لدى المصرف سياسة واضحة خاصة بتحقيق التوازن بين التنوع والتركز داخل المحفظة الائتمانية، بحيث تشكل جانب من الإطار العام لعملية إدارة المخاطر لديه، حيث إن الإدارة تستطيع تجزئ المحفظة إلى مجموعات من القروض ذات الخصائص المتشابهة من أجل أن تعمل على تطوير السياسات اللازمة لتقليل وتنويع المخاطر، كما يجب أن تخضع هذه السياسة للمراجعة الدورية بحيث تأخذ في الاعتبار أية تغيرات قد تطرأ على هيكل المخاطر للمصرف وبيئة العمل المحيطة به.

- **وسائل الحد من مخاطر التركز الائتماني**

يمكن للمصارف تخفيف مخاطر التركز الائتماني باستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل تتمثل فيما يلي:

1-تنويع محفظة القروض

إن قيام المصرف بإدارة ومتابعة المحافظ لديه بشكل نشط ومستمر وبما يمكنه من إجراء تعديلات وتنويع في أنشطته الجديدة، بغرض معالجة وتصويب أية تركزات كبيرة قائمة بالفعل أو تجنب ما قد يظهر منها

في المستقبل، ويحقق التنويع فائدة كبيرة للمصارف من خلال توزيع القروض على أنواع مختلفة من المقترضين وقطاعات اقتصادية ومناطق جغرافية متعددة(Machiraju, 2008 :198).

2-وضع حدود داخلية للتوظيف بالمصرف

وضع نظام شامل للحدود الائتمانية تتضمن وضع حدود داخلية لتوظيفات المصرف لدى الزبون الواحد أو الزبائن المرتبطين به، بما يعكس درجة المخاطر المسموح بها والخاصة بمخاطر التركز، على أن تتم المتابعة المستمرة لهذه الحدود، ويمكن أن يضع المصرف حدود للقطاع، وللدولة، وأنشطة المصرف؛ بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تقوم المصارف بتحديد ومتابعة التوظيفات المرتبطة ببعضها البعض سوا ء كان ذلك في بنود داخل أو خارج الميزانية، وأن تقوم بوضع حدود مناسبة لها (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٩ ، ص ٥٦)

ونظرا للتغيرات غير المتوقعة في الظروف المالية للشركات والصناعات والمناطق الجغرافية، لابد من وضع حدود للسقوف الائتمانية لكل أنواع القروض، ويمكن للمصارف أن تحدد السقف الائتماني على القروض الكبيرة ونسبتها من إجمالي القروض، ويعود السبب الجوهري لهذا التقييد إلى تحديد تعرض المصرف للخسائر الناجمة عن القروض والمرتبطة بزبون واحد أو مجموعة زبائن تكون ظروفهم المالية مترابطة (الطائي، ٢٠١٣ ، ص ٩٧).

٣- التغطية وتحويل المخاطر

يتم تحويل المخاطر التي يتعرض لها المصرف إلى طرف أخر باستخدام أسلوب منهجي، وذلك بطريقة مباشرة من خلال بيع الأصل (القرض)، أو إجراء عملية توريق لجزء من محفظة القروض لدية، أو بطريقة غير مباشرة من خلال إجراء عمليات تغطية مع أطراف أخرى، مثل شراء مشتقات ائتمانية، الحصول على ضمانات و كفالات.

وتستخدم عمليات التغطية بوصفها أسلوبا للسيطرة على مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف ونقص السيولة في المصارف، ويأخذ أسلوب التغطية صور متعددة منها: (عبدالحميد، ٢٠١٠ ، ص ص ٢٥٧-٢٦٠).

- المواءمة بين القروض ومصادر الأموال من حيث الحجم وآجال الاستحقاق.
- تحصيل القروض بالعملة نفسها التي تم منحها بها.
- استخدام سعر الفائدة المعوم ولاسيما في القروض ذات الآجال الطويلة.
- تحويل خطر تغيرات أسعار الفائدة بالتحوط في العقود المستقبلية والخيارات والمبادلات.

٤- التأمين الائتماني

ويقصد بالتأمين الائتماني "أداة مالية لنقل المخاطر تعمل على توفير حماية وتحوط للمصرف من الخسائر غير المتوقعة التي تحدث لأحد مكونات المحفظة الائتمانية والمتمثلة ، في التعثر المالي، والإفلاس، والتأخير أو العجز عن السداد بالنسبة للزبون" (عثمان، ٢٠٠٨: ص ١٢).

5- الاحتفاظ برأس مال إضافي

يمكن للمصارف الاحتفاظ برأس مال إضافي فوق الحد الأدنى لرأس المال الرقابي وذلك لمواجهة فترات الأزمات وحدوث الخسائر الناشئة عن تركز الائتمان وتبني محافظ ائتمانية ذات مخاطر مرتفعة، وفي حالة استعمال هذه الأموال يتم إعادة بنائها من الأرباح المتحققة مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح الموزعة ، المطلوبة في إطار الدعامة الأولى من مقررات بازلII (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٩ ، ص ٥٦)

ويتضح مما سبق أن هناك وسائل وأساليب متعددة للحد والتقليل من خطر التركز في محفظة القروض، واعتماد المصرف عليها من شأنه أن يقلل من مخاطر التركز إلى ادنى مستوياتها.

- **قياس مخاطر الائتمان المصرفي**

توجد العديد من الأساليب التي يمكن للمصارف الاعتماد عليها في قياس مخاطر الائتمان المصرفي، مثل المؤشرات المالية وقواعد المصرف المركزي العراقي وطرق القياس وفقا للمعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل.

- **مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية**

أشارت العديد من الدراسات إلى أن قياس مخاطر الائتمان المصرفي، إنما يتوقف على(العديد من الاعتبارات الأساسية والتي تمثل في حد ذاتها مؤشرات لقياس المخاطر الائتمانية في المصارف، ومنها (قاسم ، ٢٠١٧ ؛ حسين، ٢٠١٦) (Kyriacou , 2015 Maraghni & Rajhi, 2015) والتي من أهمها:

1-**القروض المتعثرة:** يعتبر واحدا من أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية وجودة القروض في المصرف، وانخفاض هذه النسبة تعني مؤشر أفضل لجودة الموجودات والقروض، وبالتالي انخفاض مخاطر الائتمان، ويتم قياسها بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.

2-**معدل التعثر:** والذي يمثل نسبة الديون غير المنتظمة في نهاية الفترة إلى صافي القروض والتسهيلات الائتمانية للزبائن والمصارف في نهاية الفترة.

3-**خسائر الائتمان المتوقعة (المحتملة):** والتي تمثل مخصص خسائر اضمحلال القروض في نهاية الفترة، وهو مخصص يتم من خلاله حماية أموال المودعين، ويتم قياسها بنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض.

4-**نسبة خسائر الائتمان المتوقعة إلى صافي القروض والتسهيلال الائتمانية:** والتي تمثل نسبة مخصص خسائر اضمحلال القروض في نهاية الفترة إلى صافي القروض والتسهيلات الائتمانية للزبائن والمصارف في نهاية الفترة.

5-**نسبة خسائر الائتمان المتوقعة إلى صافي العائد من أنشطة الائتمان:** والتي تمثل نسبة مخصص خسائر اضمحلال القروض في نهاية الفترة إلى صافي العائد من أنشطة الائتمان في نهاية الفترة (والذي يمثل الفرق بين عائد القروض في نهاية الفترة وتكلفة الودائع في نهاية الفترة).

6-**نسبة تغطية القروض غير المنتظمة:** والتي تمثل نسبة مخصص خسائر اضمحلال القروض غير المنتظمة في نهاية الفترة إلى الديون غير المنتظمة في نهاية الفترة.

أساليب قياس مخاطر التركز الائتماني

يمكن للمصارف قياس مخاطر التركز الائتماني في محفظة القروض، بستخدام مؤشرات مقاييس التركز في ضوء قواعد المصرف المركزي العراقي والمعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل.

مقاييس التركز الائتماني

تعددت مقاييس التركز بشكل كبير، واعتمدت الدراسات السابقة التي تناولت التركزات بشكل عام والتركز الائتماني بشكل خاص على عدة مقاييس، منها: مؤشر هرفندال- هيرشمان(HHI)ومعامل جيني، ومعدل التركيز (CR).

- **العلاقة بين التركز الائتماني وأداء المصارف**

تستحوذ عملية تقييم الأداء في المنشآت بشكل عام، والأداء المالي في المصارف بشكل خاص باهتمام الكثير من الأطراف، من ملاك ومساهمين ومودعين ومقترضين ومنظمين، إذ إن الأداء المالي هو المقياس المحدد لمدى نجاح المصارف في تحقيق أهدافها، (Rose & Sylvia,2005:145)كما يعد الأداء المالي انعكاس لكيفية استخدام المصارف للموارد المالية والبشرية لديها واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، وان عدم تحقيق المصارف للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب، يعرض وجودها واستمرارها للخطر؛ لذا فإن المصارف ذات

الأداء المالي المرتفع تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات التي تواجهها المتمثلة في المخاطر المصرفية المختلفة، كما أنها تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح، مقارنة بغيرها من المصارف والتي تعاني من الأداء المالي الضعيف. في المصارف من العناصر الأساسية في عمليات الإدارة، إذ إنه يوفر المعلومات الضرورية عن الأنشطة المختلفة في المنشأة وبيان نقاط القوة والضعف فيها، لتتمكن الإدارة العليا من اتخاذ القرارات المناسبة بخصوص تحديد الأهداف المستقبلية، ويتم تقييم الأداء باستخدام المؤشرات المالية والتي تمثل أدوات التشخيص الأساسية في تقييم قوة الأداء

المالي، حيث يستخدم تحليل النسب المالية لقياس مدى إنجاز الأهداف والمساهمة في إتاحة الموارد المالية ودعم المصرف بالفرص الاستثمارية (التائب، ٢٠١٣ ، ص ٩٦)

وبناء على ما تقدم توصل الباحثان الى أن الأداء المالي للمصرف يمكن التعبير عنه على أنه مقياس للنتائج التي حققها المصرف والتي من خلالها يمكن معرفة مدى قدرة المصرف على استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة بكفاءة وفاعلية لتحقيق الأهداف المالية ،وبالشكل الذي يفي بمتطلبات حملة الأسهم، والمودعين، والمقرضين، والمقترضين، والموظفين، أي كافة الأطراف المتعاملة مع المصرف، كما يعبر الأداء المالي للمصرف عن مدى التزامه بسياسات الاستثمار وتحقيق الأرباح وسياسات منح القروض.

ويتمثل الدور الرئيسي لمديري المصارف في اتخاذ وتطبيق القرارات التي من شأنها العمل على زيادة ربحية حقوق المساهمين، ويرتبط أداء المصرف بقياس المخاطر المصرفية وبالأخص مخاطر محفظة القروض المصرفية لديه و العائد منها، ويعتمد الأداء على قدرة المصرف على حماية إيراداته، ونمو هذه الإيرادات، وتوليد الإيرادات المربحة، ويتحقق ذلك من خلال استخدام أساليب للحد من مخاطر تركز محفظة القروض، والمحافظة على نوعية وتركيبة هذه المحفظة، والذي تكون المحصلة النهائية لها تحسين القيمة للملاك وحملة الأسهم من جهة، والمحافظة على أداء المصرف من جهة أخرى. وتعطي نظرية الوساطة المالية إجابات متناقضة لما إذا كان يجب على المصارف تنويع

محافظها الائتمانية أم تركيزها، إذ نجد في هذه النظرية اقتراحات عن ضرورة قيام المصارف بتنويع محافظها الائتمانية من أجل تخفيض المخاطر، إلا أننا نجد فيها أيضا توصيات بضرورة تركز المحافظ الائتمانية على بعض الصناعات ولاسيما تلك التي تمتلك المصارف خبرات عالية فيها؛ لأن من شأن ذلك أن يزيد من عوائد المصارف (Kamp et al., 2005, 52).

كما تقترح نظرية المحفظة التقليدية أن التنويع وليس التركز يؤدي إلى تحسين أداء المصارف، ويخلق لها مزيدا من الأمان، في حين نجد أنّ نظرية تمويل الشركات تقترح على المصارف التركز وليس التنويع ، وذلك من أجل تحقيق أكبر فائدة ممكنة من خبرات الإدارة، والحدّ من مشكلات الوكالة، بما ينعكس إيجابا على أداء المصارف

(Hayden et al., 2006, :1) ومن ثم فإن طبيعة العلاقة بين التركز الائتماني من جهة، وأداء المصارف من جهة أخرى لا تبدو واضحة جدا، وقد تعزز عدم الوضوح هذا بنتائج الدراسات السابقة حيث نجد أن التناقض في طبيعة العلاقة بين التركز الائتماني وأداء المصارف، فبعض هذه الدراسات بيّنت علاقة طردية بين التركز الائتماني أوداء المصارف وبالمقابل هناك دراسات أخرى توصلت إلى علاقة عكسية بين التركز الائتماني وأداء المصارف. ويوجد العديد من المقاييس يتم الاعتماد عليها في قياس أداء وربحية المصارف، ولعل من أهمها:

المقاييس المحاسبية المعتمدة على المعلومات المالية والمستمدة من التقارير والقوائم المالية للمصارف، ومن بين هذه المقاييس معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق ،هامش صافي الفوائد ، ربحية السهم ،الملكية

(Rose & Hudgins, 2005, pp 151:158) (Koch& Scott, 2005, pp 185:186).

المبحث الثالث: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

اولًا: مناقشة نتائج اختبار صحة الفرضية الاولي للدراسة:

ولاختبار مدى صحة الفرضية الاولي للدراسة والتي تنص على انه: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التركز الائتماني في محفظة القروض وأداء المصارف في البيئة العراقية** ".

ولقياس صحة اختبار هذه الفرضية اعتمد الباحثان لقياس المتغير المستقل (التركز الائتماني في محفظة القروض) على مؤشر هرفندال- هيرشمان(HHI) لقياس التركز الائتماني علي مستوي القطاعات حسب المناطق الجغرافية، المكونة للمحفظة الائتمانية لكل مصرف على حدا من المصارف عينة الدراسة. كما اعتمد الباحثان على البيانات الفعلية في التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة عن تركزات محافظها الائتمانية على مستوي القطاعين الاقتصادي والجغرافي. ولقياس أداء المصرف (المتغير التابع)اعتمد الباحثان على معدل العائد على الموجودات(ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). في ظل ادراج عدد من المتغيرات الحاكمة المؤثرة على أداء المصارف وهي حجم المصرف ، ومعدل حقوق الملكية لإجمالي الموجودات ومتغير الملكية ومتغير السنوات.

وبتحليل نتائج ارتباط بيرسون توصل الباحثان الى الآتي:

- معامل الارتباط بين المتغير التابع (معدل العائد على الموجودات) والمتغير المستقل (التركز الائتماني القطاعي) كانت (0.3746)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين معدل العائد على الموجودات والتنوع الائتماني القطاعي، مما يعني وجود علاقة ارتباط عكسية بين معدل العائد على الموجودات والتركز الائتماني القطاعي.
- معامل الارتباط بين المتغير التابع (معدل العائد على الموجودات) والمتغير المستقل (التركز الائتماني الجعرافي) كانت (0.3044-)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين معدل العائد على الموجودات والتركز الائتماني الجغرافي.
- معامل الارتباط بين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) والمتغير المستقل (التركز الائتماني القطاعي) كانت (0.3815)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين معدل العائد على الموجودات والتنوع الائتماني القطاعي، مما يعني وجود علاقة ارتباط عكسية بين معدل العائد على حقوق الملكية والتركز الائتماني القطاعي.

- معامل الارتباط بين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) والمتغير المستقل (التركز الائتماني الجعرافي) كانت (0.3223-)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط عكسية بين معدل العائد على حقوق الملكية والتركز الائتماني الجغرافي

- وجود علاقة ارتباط بين معنوي المتغير التابع (معدل العائد على الموجودات) والمتغير المستقل (التركز الائتماني القطاعي) حيث اتضح ان قيمة test – T كانت (4.15) بإشارة موجبة، وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين معدل العائد على الموجودات والتنوع الائتماني القطاعي، مما يعني وجود علاقة ارتباط عكسية بين والتركز الائتماني القطاعي ومعدل العائد على الموجودات.

- وجود علاقة ارتباط بين معنوي المتغير التابع (معدل العائد على الموجودات) والمتغير المستقل (التركز الائتماني الجعرافي والقطاعي) حيث اتضح ان قيمة test – T كانت (3.41-) بإشارة سالبة، وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين معدل العائد على الموجودات والتنوع الائتماني الجغرافي، مما يعني وجود علاقة ارتباط عكسية بين التركز الائتماني الجغرافي و معدل العائد على الموجودات.

- وجود علاقة ارتباط بين معنوي المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) والمتغير المستقل (التركز الائتماني القطاعي) حيث اتضح ان قيمة test – T كانت (4.16) بإشارة موجبة، وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين معدل العائد على حقوق الملكية والتنوع الائتماني القطاعي، مما يعني وجود علاقة ارتباط عكسية بين التركز الائتماني القطاعي ومعدل العائد على حقوق الملكية

- وجود علاقة ارتباط بين معنوي المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) والمتغير المستقل (التركز الائتماني الجعرافي) حيث اتضح ان قيمة test – T كانت (3.51-) بإشارة سالبة، وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين معدل العائد على حقوق الملكية والتنوع الائتماني الجغرافي، مما يعني وجود علاقة ارتباط عكسية بين التركز الائتماني الجغرافي و معدل العائد على حقوق الملكية.

ومما سبق يتضح رفض الفرض العدمي H01 للدراسة وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التركز الائتماني في محفظة القروض وأداء المصارف في البيئة العراقية** ".

ثانيًا: مناقشة نتائج اختبار صحة الفرضية الثانية للدراسة:

ولاختبار مدى صحة الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على انه: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني وأداء المصارف في البيئة العراقية**".

ولقياس صحة اختبار هذه الفرضية اعتمد الباحثان لقياس المتغير المستقل (مستوي الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني) على بعدد العناصر التي تم الإفصاح عنها الى اجمالى مؤشر الإفصاح، حيث ان كل عنصر سيأخذ القيمة (١) في حال وجوده أو القيمة الصفرية (٠) في حال عدم الإفصاح عنه، مع ترجيح بنود تركز مخاطر الموجودات المالية المعرضة لخطر الائتمان بقيمة(٢). ولقياس أداء المصرف (المتغير التابع)اعتمد الباحثان على معدل العائد على الموجودات(ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

وباستخدام الاختبار الاحصائي وبتحليل بيانات الدرسة من خلال برنامج STATA يتضح الاتي:

- وجود علاقة ارتباط بين معنوي المتغير التابع (معدل العائد على الموجودات) والمتغير المستقل (الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني) حيث اتضح ان قيمة T – test كانت (4.84) بإشارة موجبة، وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين معدل العائد على الموجودات والإفصاح عن مستوي مخاطر التركز الائتماني ، مما يعني أن مستوي الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني تؤثر تأثيرًا جوهريًا على أداء المصارف.
- وجود علاقة ارتباط بين معنوي المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) والمتغير المستقل (الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني) حيث اتضح ان قيمة T – test كانت (4.14) بإشارة سالبة، وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين معدل العائد على حقوق الملكية واومستوي الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني ، مما يعني مما يعني أن مستوي الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني تؤثر تأثيرًا جوهريًا على أداء المصارف.

ومما سبق يتضح رفض الفرض العدمي H02 للدراسة وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني وأداء المصارف في البيئة العراقية".

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

في ضوء كل من الدراستين النظرية والميدانية، وبناءً على فروض الدراسة تم التوصل إلى مجموعه من النتائج والتوصيات والتي يتم طرحها على النحو التالي:

ثالثًا: أهم الاستنتاجات

١- إن التوسع الكبير في منح الائتمان وتركيز المصرف عند منح القروض على مقترض واحد، أو قطاعات اقتصادية معينة أو مناطق جغرافية معينة، يؤدي إلى زيادة خطر التعثر وعدم السداد في ظل

ظروف اقتصادية كالتضخم وفشل الاستثمارات، الأمر الذي يؤثر سلبا على حجم الأرباح المتحققة من محفظة القروض وعلى الأداء المالي للمصرف.

٢- تنبع أهمية الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني في المصارف، من ارتفاع نسبة خطر التعثر وعدم السداد الذي يواجه القطاع المصرفي، مما يتطلب وضع إطار متكامل للإفصاح عن تلك المخاطر في التقارير المالية يكون شاملا بدرجة كافية؛ لمقابلة احتياجات مستخدمي تلك التقارير، وتحقيق مستوى أفضل لفهم طبيعة تلك المخاطر.

٣- هناك العديد من الوسائل التي يمكن اعتمادها للحد أو التقليل من مخاطر التركز الائتماني أهمها؛ خفض درجة التركز الائتماني والتنويع في محفظة القروض، والتقييد بسقوف ائتمانية تنسجم مع قدرة المصرف على تحمل الخسائر، فضلا عن التغطية والتأمين الائتماني ضد مخاطر عدم السداد، والاحتفاظ برأس مال إضافي.

٤- مازال الإفصاح الحالي عن المخاطر المصرفية بصفة عامة والإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني سواء على المستوى الفردي أو القطاعي في القوائم المالية للمصارف، يواجه قصورا شديدا ولا يقوم بتقديم صورة كافية عن كيفية قياس وادارة خطر التركز الائتماني في محفظة القروض.

٥- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة التركز الائتماني في محفظة القروض وأداء المصارف العاملة في العراق، بمعنى كلما اتجهت المصارف لزيادة تركز محفظة القروض لديها سواء على مستوى القطاعات الاقتصادية أو المناطق الجغرافية كلما أثر ذلك سلبًا على أداء تلك المصارف.

٦- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني وأداء المصارف العاملة في العراق، بمعنى كلما اتجهت المصارف لزيادة مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني في تقاريرها المالية المنشورة كلما زاد تحسنُ أداء تلك المصارف

رابعًا: التوصيات

في ضوء النتائج التي تم استخلاصها، يقترح الباحثان التوصيات التالية:

١. العمل على خفض درجة التركز الائتماني في محفظة القروض من خلال اتباع مجموعة من الوسائل من أهمها التقيد بالسقوف الائتمانية المحددة من قبل السلطات الرقابية والاحتفاظ برأسمال إضافي، الأمر الذي سينعكس إيجابيًا على أداء المصارف وزيادة حجم العوائد المتولدة عن محفظة القروض.

٢. يجب على المصارف العمل علي تنوع محفظة القروض لديها، ويمكن للمصارف أن تبدأ تدريجياً بتنويع محافظها الائتمانية بالشكل الذي يكسبها الخبرات اللازمة للإفادة من التنويع في إدارة مخاطر التركز الائتماني.

٣. ضرورة تدعيم رأس المال وزيادته وتعزيز جودة مكوناته؛ حيث أكدت مقررات لجنة بازلII , III من خلال الدعامة الأولى على تحقيق الحد الأدنى لكفاية رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر، مما يزيد من قدرة رأس مال المصارف على تحمل الخسائر في ظل التقلبات الاقتصادية الدورية.

٤. إن الإفصاح الكافي عن المخاطر الائتمانية ومستوى تركز محفظة القروض في المصارف، يمكن أن يعزز من خلال دعم الجهات الإشرافية والرقابية المصرفية، مما يجعل التقارير المالية للمصارف ذات جودة عالية لتمكين المستخدمين من فهم ومقارنة أداء المصارف توفير إطار متكامل للتعامل مع مخاطر التعثر وعدم السداد.

خامسًا: توصيات بالمقترحات البحثية المستقبلية

يوصى الباحثان بضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات المستقبلية ذات الصلة بموضوع البحث وتطبيقها على القطاع المصرفي العراقي، وفيما يلي أهم الموضوعات المقترحة:

- دراسة إطار محاسبي لقياس مخاطر التركز الائتماني وأثره على عائد ومخاطر محفظة القروض المصرفية.
- دراسة أثر الإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني على تكلفة رأس المال.
- أثر القياس والإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني على قيمة المصارف العاملة في البيئة العراقية.
- دراسة إطار مقترح لقياس وادارة مخاطر التركز وأثره على جودة التقارير المالية للمصارف.

المراجع العربية:

١- البنك المركزي العراقي (٢٠١٩)، دليل العمل الرقابي (ضوابط إدارة المخاطر) https://cbi.iq/static/uploads/up/file-155056557578254.pdf.

٢- التائب، عبدالنبي مسعود محمد، (2013)، "أثر أدوات الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة عمان العربية، الأردن.

٣- الخطيب، سمير، ٢٠٠٨ ، "**قياس وادارة المخاطر بالبنوك**"، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، الطبعة الثانية.

٤- الضفيري، مشعان سالم، ٢٠١٣ ، "أثر التركز المصرفي على ربحية البنوك التجارية الكويتية في الفترة من: ١٩٩٦-٢٠١١، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة آل البيت ، كلية إدارة المال والأعمال، الأردن.

٥- الطائي، سجى فتحي محمد يونس، ٢٠١٣ ، "أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ورأسمال المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على بنك الإسكان الأردني والبنك الأردني الكويتي"، **مجلة تنمية الرافدين**- العراق، مجلد ٣٥ ، العدد ١١٤ ، ص ص ٨٨-١٠٤.

٦- الكراسنة، إبراهيم، ٢٠١٣ ، "**الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان في البنوك**"، صندوق النقد العربي، أبوظبي- الإمارات العربية المتحدة.

٧- حسين، علاء على أحمد، ٢٠١٦ ، "قياس العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومستوي مخاطر الائتمان المصرفي وانعكاستها على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري: دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**- كلية التجار، جامعة عين شمس، مجلد ٢٠ ، العدد ٤، ص ص٢٢٩-٢٩٩.

٨- رزق، محمد إبراهيم سليمان ، ٢٠١١ ،"إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية لتقييم مدى القدرة على الاستمرارية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة بنها، كلية التجارة- قسم المحاسبة.

٩- صندوق النقد العربي، ٢٠١٥ ، "**التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية**."

١٠- عبد الحميد، عبد المطلب، ٢٠١٠ ، "**الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد- الأسباب- الآثار والعلاج) منهج متكامل**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر.

١١- عبدالوهاب، إيمان علي، ٢٠١٨ ، "القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ،"(IFRS) ومعايير التقارير المالية الدولية III اتفاقية بازل، جامعة بورسعيد، كلية التجارة- قسم المحاسبة.

١٢- عثمان، محمد داود، ٢٠٠٨ ، "أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة ،Tobin's q" **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأردن.

١٣- قاسم، زينب عبدالحفيظ أحمد، ٢٠١٧ ،" إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك"، **رسالة ماجستير غير منشورة** - جامعة عين شمس، كلية التجارة- قسم المحاسبة.

١٤- ماموندي، غازي، ٢٠١٢ ، "**إدارة البنوك**"، ط ١، مطبعة حاج هاشم، أربيل، العراق.

١٥- مفتاح، صالح ؛ ومعارفي، فريدة، ٢٠٠٧ ،" المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة – كلية العلوم الاقتصادية والادارية – جامعة الزيتونة، الأردن.

المراجع الاجنبية:

Al-Maghzom, Abdullah, Khaled Hussainey & Doaa Aly, (2016) "The **level of Risk Disclosure in Listed Banks: Evidence** from Saudi Arabia", Corporate Ownership and Control, forthcoming, pp1-53.

Anette, M., (2010), "Risk management and calculative cultures", **Management accounting research Atlantic Economic society**.

Authority, S. M. (2006). "Guidelines on Risk Management Practices -Credit Risk". Securities and Futures Act.

Bandyopadhyay, A., (2010), "Understanding the Effect of Concentration Risk in the Banks' Credit Portfolio: Indian Cases", **MPRA Paper** No. 24822, posted 07, www.mpra.ub.uni-muenchen.de.

Basel committee on Banking Supervision (2004), "**A New Capital Adequacy Framework**", Consultative Paper, Issued for Comment by 14 June.

Benjamin, M.T, Dimas, M.F, Daniel, O.C, (2010), "The effect of Loan Portfolio Concentration on Brazilian banks' Return and Risk", Bnco Central Do Brazil, **Working Paper**, Series 215, Classication, pp1-47.

Chen, Y., Wei, X., & Zhang, L., (2013), "A New Measurement of Sectoral Concentration of Credit Portfolios", **Procedia Computer Science**, 17, pp 1231-1240.

Düllmann, K., Masschelein, N., (2006), "Sector Concentration in Loan Portfolios and Economic Capital", series2: **Banking and financial studies**, No9, Deutsche Bundes Bank.

Hayden, E, Porath, D, Westernhgen, V.N, (2006), "Does Diversification Improve the Performance of German Banks? Evidence from Individual Bank Loan Portfolios", **Deutsch Bundesbank**, Discussion Paper, Series 2: Banking and Financial Studies, No 05.

Jahn, N, Memmel, C, Pfingsten, A., (2013), "Banks' concentration versus diversification in the loan portfolio: new evidence from Germany", Discussion Paper**, Deutsche Bundesbank**, No 53/2013, p42.

Joseph, C., (2006), "Credit Risk Analysis, Portfolio Credit Mitigation", 1st Ed., **Mc Graw-Hill**, New Delhi, p271.

Kamp A, Pfingsten, A, Porath, D0, (2005), "Do Banks Diversify Loan Portfolios? A Tentative Answer Based on Individual Bank Loan Portfolios", Discussion Paper, Series 2: **Banking and Financial Studies**, No 03/2005, 52 pages.

Koch, T.W, Scott, M.S, (2005), "Bank Management, Analyzing Bank Performance", 5th Ed., **Mc Graw-Hill**, New York.

Kyriacou, M. N., (2015), "Credit Risk Measurement in Financial Institutions: Going Beyond Regulatory Compliance", **Cyprus Economic Policy Review**, 9(1), pp31-72.

Lefcaditis, C., Tsamis, A., & Leventides, J., (2014), "Concentration risk model for Greek bank's credit portfolio", **The Journal of Risk Finance**, 15(1), pp71-93.

Machiraju, H.R, (2008), "Modern Commercial Banking,2th edition", New Age International (P) Ltd., Publishers, New Delhi, www.newagepublishers.com.

Maffei, M., Aria, M., Fiondella, C., Spanò, R., & Zagaria, C., (2014),"(Un) useful risk disclosure: explanations from the Italian banks", **Managerial Auditing Journal**, 29(7), pp621-648.

Maraghni, H., & RAJHI, M. T., (2015), "Examining the Relationships between Capital Ratio, Credit Risk, Capital Buffer and Prudential Regulation in Tunisian Banking", **European Journal of Business and Manage**ment, Vol.7, No.9, pp106-122.

Mekasha, G., (2011), "Credit Risk Management and Its Impact on Performance on Ethiopian commercial Banks, Ethiopia", **Thesis of Master**, Addis Ababa University.

Prorokowski, L., Prorokowski, H., & Bongfen Nteh, G., (2019),"Reviewing Pillar 2 regulations: credit concentration risk", **Journal of Financial Regulation and Compliance**.

Rose, P, Sylvia, Hudging, S.C, (2005), "Bank Management & Financial Services", 6th Ed., **Mc Graw-Hill**, New York.

Shaik, K., (2014), "**Derivatives and Risk Management**", In Managing Derivatives Contracts, Apress.

Slime, B., & Hammami, M., (2016), "Concentration Risk: The Comparison of the Ad-Hoc Approach Indexes", **Journal of Financial Risk Management**, 5(01), p43.